أنطوان شلحت

رؤى إسرائيلية حول السلام الزائف

صدرت في إسرائيل، منذ أن عقدت وانتهت إلى الفشل الذريع قمة كامب ديفيد الإسرائيلية- الفلسطينية في صيف ٢٠٠٠، عدة كتب تناولت ما حصل في تلك القمة وفي أعقابها من تطورات هامة وخطيرة لا تزال تلقي بظلالها على الأيام الراهنة. ومعظم هذه الكتب اضطلع بتأليفها ساسة أو إعلاميون شاركوا في القمة (كتب جلعاد شير ويوسي بيلين وشلومو بن عامي ومناحيم كلاين ورفيف دروكر مثلاً). ومؤخرًا انضم إلى هذا المجهود عدد من الباحثين الأكاديميين الإسرائيليين.

هنا قراءة في كتابين لاثنين من هؤلاء الباحثين:

انكسار السلام

"أطلق الكثيرون من الشرق الأوسط وخارجه على الأحداث المتعاقبة، التي من شأنها أن تفضي إلى السلام المرتجى بين إسرائيل والفلسطينيين، توصيف: عملية السلام... وفي التحصيل الأخير فإن ما أفلح الإسرائيليون والفلسطينيون في إحرازه على مدار العقد الممتد بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣ لم يكن أكثر من "عملية" انعكست في العديد من الاتفاقات والتسويات وفي القليل من مضامين "السلام" الهامة وذات الدلالة".

بهذه الكلمات للمؤلف نفسه يمكن إيجاز كتاب الباحث والأستاذ الجامعي د. يورام ميتال، من جامعة "بن غوريون" في بئر السبع، الموسوم بـ"سلام مكسور: إسرائيل، الفلسطينيون والشرق

الأوسط" (*)، الذي يعرض لـ"عملية السلام" بين الطرفين حتى شتاء العام ٢٠٠٣، وتحديدًا إلى ما قبل إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، أريئيل شارون، عن خطته للانسحاب الأحادي الجانب من مستوطنات قطاع غزة وبعض المستوطنات في أقصى شمال الضفة الغربية المعروفة باسم "خطة الانفصال" (أعلن شارون عنها خلال خطابه أمام مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، في كانون الأول ٢٠٠٣).

ينهي ميتال كتابه بوقفة متأملة في من أسمي بـ"شارون الجديد"، الذي بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتسويقه على هذا النحو بعد أن أعلن قبوله لرؤيا الرئيس الأميركي جورج بوش (الابن) كخطة لائقة لتسوية المواجهة الإسرائيلية- الفلسطينية، على رغم استنادها إلى مبدأ "دولتين للشعبين"، وهو المعروف بكونه من أشدّ معارضيه، فيتساءل: هل يدلّ قبول رئيس الوزراء الإسرائيلي لرؤيا إقامة دولة فلسطينية وتصريحاته، التي تشفّ عن إقرار بعدم جدوى استمرار السيطرة بالقوة على الشعب الفلسطيني، على جهوزيته للتوصل إلى تسوية دائمة تشمل حلّ جميع القضايا المختلف عليها بين الشعبين؟ أم أن أفقه السياسي لا يزال أشد ضيقًا وفي صلبه قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي نصف مساحة الضفة الغربية بحيث يكون مدى استقلالها وسيادتها خاضعًا على نطاق كبير لرغبة حكومة إسرائيل وإرادتها؟.

ومع أنه لا يجيب على هذا السؤال حصرًا من النقطة الزمنية التي طرحه فيها، إلا أنه لا يدع مجالاً للشك في أنه يجهل الجواب عليه. فلدى انتقاله للحديث عن خطة "خارطة الطريق" للرباعية الدولية، التي يخصص لها أحد فصول الكتاب، يأخذ على حكومة شارون أن تأييدها للخطة المذكورة جاء بعد تسجيل ملاحظات عليها أقل ما يمكن القول فيها إنها تفرغها من مضمونها، وليس قبل تبني الإدارة الأميركية لها. ويخضع الباحث "التغيير"، الذي يجري تسويقه لدى شارون، للفحص والتحليل بناء على مواقفه التي تلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ومن مبادرة السلام العربية، وهو ما سنأتي عليه في سياق لاحق. غير أنه في موازاة قبول خطة الرباعية الدولية، وإكمالاً له، راج في السجال العمومي في إسرائيل في تلك الأيام الافتراض التبسيطي بأن الولايات المتحدة تبنت "خارطة الطريق" فقط من أجل تعويض رئيس الوزراء البريطاني، طوني بلير، على وقفته الحازمة إلى جانب إدارة بوش في الحرب على العراق. "وهكذا تمّ، مرة أخرى، تسطيح مصالح وطنية لدول (وبينها الولايات المتحدة) في رواية أفقية جرى قبولها دون استئناف وروفقت بتأويلات جوفاء كانت في معظمها عودة على تقييمات شائعة في المؤسسة الإسرائيلية".

في واقع الأمر فان المؤلف يوجّه سهام نقده الجارح في الكتاب كافةً، من ألفه إلى يائه، صوب التبسيط والتسطيح اللذين عادة ما كانا صفة ملازمة لجملة من مفاهيم السياسة والساسة في إسرائيل إزاء النزاع وإزاء الفلسطينيين والشعوب العربية جمعاء، وهي الصفة التي كانت تسعف المصابين بها في تجاهل السياقات المخصوصة فيؤدي الأمر إلى نتائج معكوسة، أو على الأصح لا يؤدي إلى النتائج المرجوة.

وبناء على ذلك فهو يشدّد على أن غاية كتابه هي تعزيز الدعوات المختلفة الملحة على إعادة النقاش في النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني إلى سياقاته التاريخية والسياسية، التي جرى تغييبها في غمرة التأجيج المتواتر والمكثف للروايات المركزية في المجتمعين، خلال السنوات القليلة الماضية استنادًا إلى إرث متراكم في هذا الخصوص.

يرى ميتال أن برنامج أوسلو وسياسة الولايات المتحدة، إلى ما قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، شكلا منارتين "شقّ الإسرائيليون والفلسطينيون طريقهما على هدي نورهما سنوات طويلة". وقد تلقت هاتان المنارتان طعنات نجلاء خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بحيث أن محاولات تأهيلهما لا تزال شديدة التعقيد إلى أيامنا الحالية.

تنطوي خطة أوسلو، برأي الباحث، على ثلاثة مركبات تشكل عمادها وقوامها. هذه المركبات هي: الاعتراف المتبادل ومأسسة "عملية السلام" خلال المرحلة الانتقالية والتزام بالتوصل إلى اتفاق حول الحل الدائم يتم في إطاره إجمال المواضيع الأكثر استعصاء على الحل.

وهو يرى أن رصاصات يغئال عمير، التي اغتالت رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، أصابت الهدف المتوخى منها وهو كبح جماح العملية السياسية.

غير أن ميتال، في موازاة ذلك، يولي أهمية كبيرة لقرار شمعون بيريس، وريث رابين في كرسي رئاسة الوزراء وقيادة حزب "العمل"، إبقاء السيطرة الإسرائيلية على مدينة الخليل، الذي كان ذا مفعول نافذ في عدم توفير الحماية المطلوبة للعملية السياسية "وقد أدرج المستوطنون في تلك المدينة في عداد ما جرى اعتباره في إسرائيل النواة الصلبة للمستوطنين... وعلى خلفية التوترات بين التيارات السياسية المتخاصمة في إسرائيل آثر رئيس الوزراء عدم المخاطرة بدخول مواجهة مع هؤلاء المستوطنين وأنصارهم".

في سياق لاحق، لكن متصل، ينوه الباحث بأن جميع خروقات إسرائيل لما تضمنه اتفاق أوسلو من التزامات تكاد تتقزّم حيال سلوكها في موضوعة الاستيطان، الذي كانت غايته الرئيسية ولا تزال إيجاد ظروف ووقائع ميدانية تحول دون تقسيم البلاد ودون قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل إقليمي. ويضيف أن جماهير المستوطنين وأنصارهم كانوا على مدار السنوات عنصرًا شديد التأثير في الساحة السياسية في إسرائيل. وحقيقة أن أية حكومة في إسرائيل لم تفلح بعد أوسلو في إتمام ولايتها القانونية تعد تعبيرًا ملموسًا عن انعدام الاستقرار السياسي. ويلفت إلى أن جميع حكومات إسرائيل المتعاقبة في العقد الأخير أيدت وأعطت الضوء الأخضر لتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وخلق مواقد احتكاك مع الفلسطينيين بين الفينة والأخرى. وخلال السنوات الثماني الأولى من "عملية أوسلو" زاد عدد المستوطنين بحوالي ٨٠ بالمئة، فيما تشكل الزيادة الطبيعية نسبة ضئيلة من هذا الارتفاع.

ولم تكن مسايرة بيريس للمستوطنين أو، حسب تعبير ميتال، مسايرته للنواة المتطرفة من المستوطنين النقطة الوحيدة التي عَنَت أو كان فيها ما يؤشر إلى انكسار "عملية أوسلو"، في موازاة جريمة اغتيال رابين، ضمن سياقها الإسرائيلي. وإنما كانت هناك أيضًا نقاط انكسار أخرى أبرزها فترة ولاية بنيامين نتنياهو في رئاسة الوزراء، التي استمرت ثلاث سنوات "تميزت بجهد لا يكلّ لحرف برنامج أوسلو عن مسار تطبيقه". ويؤكد ميتال أن إيهود باراك، الذي ارتسم في الوعي الإسرائيلي باعتباره "مكمل طريق رابين"، لم يكن على هذا النحو بالتمام والكمال.. فقد اشتهر عنه تحفظه من برنامج أوسلو في فترة توليه منصب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ومنصبي عضو كنيست ووزير عن حزب "العمل". و"خلال نقاشات في الكنيست وحول طاولة الحكومة

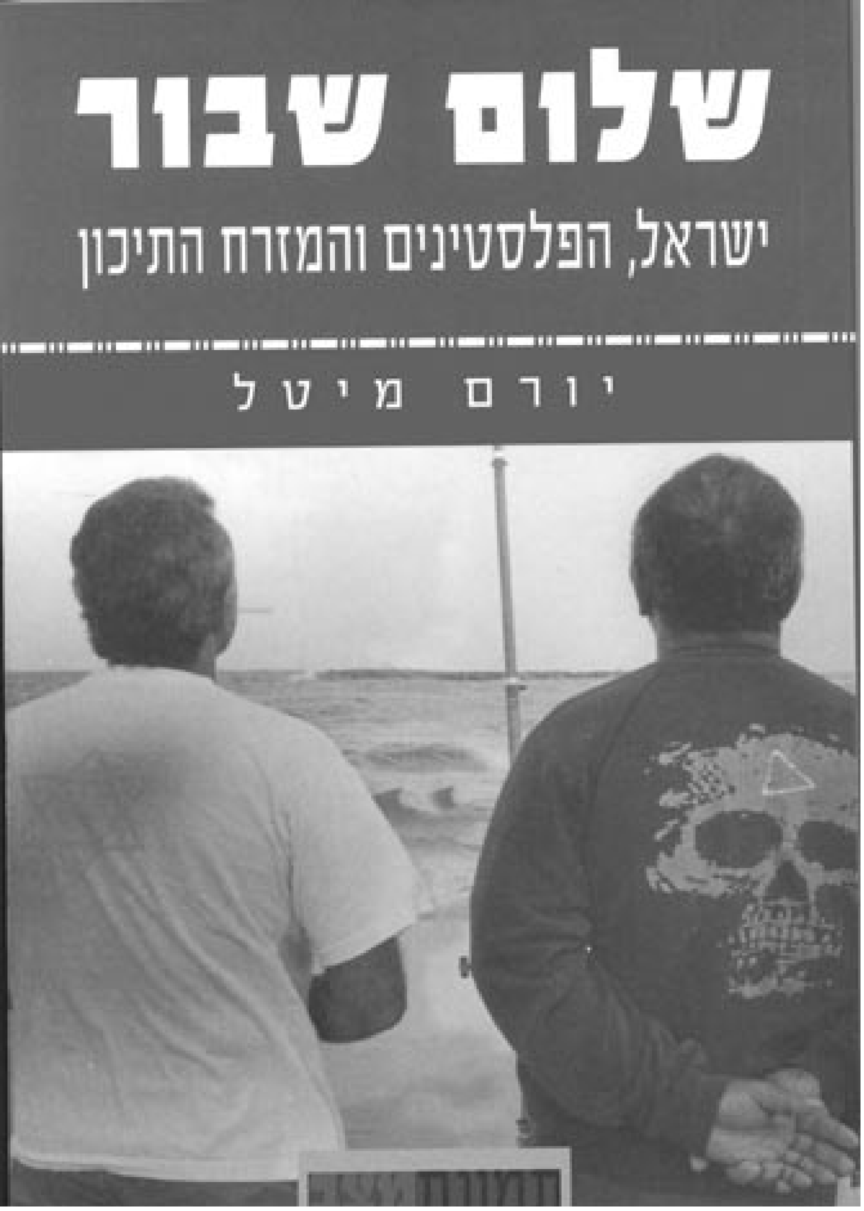

غلاف كتاب سلام مكسور

عرض باراك مساوئ برنامج أوسلو، وامتنع خلال التصويت على الاتفاق المرحلي".

ومن الطبيعي أن يخصص المؤلف حيّزا واسعًا لفترة ولاية باراك في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (١٩٩٩-٢٠٠١)، وهي الفترة التي كان مآلها "تفجر المواجهة العنيفة بين إسرائيل والفلسطينيين".

ولتجنب تكرار حقائق متعلقة بأداء باراك في تلك الفترة باتت مألوفة أو تكاد، فسنكتفي ببعض العناوين العريضة التي تشكل تكأةً لاستقراء النتائج اللاحقة:

أولاً- سعى باراك، منذ بداية فترة توليه لمهام رئيس الوزراء، إلى طرح برنامج بديل للتكتيك الذي استند إليه برنامج أوسلو في مستهله. وكانت خطة باراك هي التالية: إدارة مفاوضات

مباشرة ببين الطرفين حول الحل الدائم وإجمال هذا الحل خلال فترة تتراوح بين ١٢ – ١٥ شهرًا. "ويحسم الطرفان في إطار الحل الدائم جميع القضايا التي لم يجر إجمالها، وكذلك يضعان حدًا للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني". وسرعان ما ارتسم "إنهاء النزاع" باعتباره هدفًا رئيسيًا في نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكان هذا بمثابة مطلب غير مسبوق من الناحية التاريخية ويفتقر إلى أية أسانيد من ناحية القانون الدولي. وليس من قبيل المصادفة، على ما يؤكد ميتال، أن اتفاقيات السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر والأردن لم تشمل بندًا يتطرق إلى "نهاية النزاع".

ثانيًا– منذ بداية ولايته أعلن باراك، عيانًا بيانًا، "أربع لاءات" ذكر أن في نيته بموجبها صوغ الاتفاق الدائم. وهي: لا للعودة إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، لا لتفكيك مستوطنات، لا لحل وسط في القدس ولا لحق العودة وأي رجوع للاجئين فلسطينيين إلى المنطقة الخاضعة لسيادة إسرائيل. ويؤكد ميتال: "كان ذلك إعلانًا واضحًا وحادًا يتعلق بمواضيع يفترض بالطرفين أن يتفاوضا حولها بغية الوصول إلى اتفاق دائم. ورغم أنه كان بالإمكان التقدير بأنه يستحيل إحراز اتفاق ضمن شروط كهذه فإن أقوال باراك لم تثر نقاشًا عموميًا هامًا ونقديًا، لا في إسرائيل ولا خارجها أيضًا". (عاد باراك وكرر لاءاته عشية سفره إلى قمة كامب ديفيد في ١٠ تموز ٢٠٠٠، حيث أكد أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ وستبقى القدس موحّدة تحت سيادتها والغالبية المطلقة من المستوطنين في الضفة الغربية ستبقى في أماكنها داخل الكتل الاستيطانية وضمن السيادة الإسرائيلية ولن تعترف إسرائيل بأية مسؤولية أخلاقية أو قضائية عن نشوء مشكلة اللاجئين).

ثالثًا– من الأهمية بمكان التشديد على أنه حتى قبل تدشين قناة المحادثات السرية الإسرائيلية– الفلسطينية في ستوكهولم (عاصمة السويد) وقبل بروز علائم التصعيد في المواجهة ميدانيًا، مال باراك إلى زرع بذور التشكيك والريبة حيال نوايا القيادة الفلسطينية وفي مقدمتها الرئيس الراحل ياسر عرفات (ما يفتح المجال للشكّ فيما إذا كان كل ما جاء عقب ذلك أخذ في الاعتبار غاية التجييش لصالح تلك النزعة الريبية). "وقد وصف (باراك) على مسامع المقربين منه الميزات التي تستهويه في تكتيك نزع القناع عن وجه القيادة الفلسطينية عمومًا وعن وجه عرفات خصوصًا". ويشير ميتال إلى أن هذه النزعة سترافق باراك كما ظله منذ تلك الفترة فصاعدًا، وستنعكس في مجمل قراراته وتصريحاته العلنية على حد سواء.

ولعل في مقدور قراءة راهنة لتصريحات باراك على مسامع الرأي العام الإسرائيلي أن تكشف، في نظرة ثانية متأنية، عن مقولات مباشرة وملتوية على حدّ سواء مؤداها تهيئة الرأي العام لسيناريو فشل القمة (على شاكلة "في غضون فترة زمنية قصيرة سنعرف ما إذا كان لدينا شريك حقيقي للسلام").

رابعًا– لقد أمسى من "الأسرار المفضوحة" أن قمة كامب ديفيد عقدت دون أية أعمال تحضير جدية تذكر، وترتبت على ذلك، بطبيعة الأمر، مفاعيل أفضت إلى فشلها.

"التجربة التاريخية في المفاوضات التي أحرزت فيها اتفاقات عمرّت طويلاً تعلّمنا– يقول ميتال– بأن اتخاذ القرارات الحاسمة من قبل القادة تمّ فقط بعد تحضير دقيق وبعد نقاشات متكررة في المسائل الرئيسية التي هي موضع خلاف... حتى من سابقة المفاوضات في كامب ديفيد في ١٩٧٨ (بين إسرائيل ومصر) يمكن الاستخلاص بأن أية محاولة لإنهاء نزاع مستمر ومعقد، كنموذج النزاع الذي بين إسرائيل والفلسطينيين، في لقاء حاسم واحد هي مقامرة خطيرة مصدرها مفهوم ساذج للمفاوضات السياسية عمومًا ولهذه المواجهة خصوصًا". ويقدم الكتاب تفصيلاً دقيقًا لمسلكيات باراك خلال القمة التي أثارت انتقادات ذات نزعة أخلاقية حتى من أفراد طاقمه، مما أصبح متداولاً كثيرًا بحيث يعفينا من عناء التفصيل والتنقيب.

خامسًا– لا "يقبض" المؤلف، على محمل الجدّ، ما اصطلح على توصيفه بـ"العرض السخيّ" الذي اقترحه باراك على الرئيس عرفات والمفاوضين الفلسطينيين في القمة المذكورة.

ولتدعيم ذلك فهو يشير على سبيل المثال إلى أن مباحثات طابا، التي أعقبت قمة كامب ديفيد، انطوت على خلاصة فيها ما ينير الذهن في هذا الصدد. بعد خمسة أشهر على انعقاد قمة كامب ديفيد انكشف ادعاء "العرض السخي"، الذي قاده باراك، في كامل عريه. وكما هو معروف فقد صرّح

من ناحية مضامينها كان من شأن أفكار كلينتون، في قراءة ميتال، أن تشكل أساسًا واعدًا لاتفاق دائم. ولذا فقد تمثلت نقطة ضعفها في توقيت عرضها. ففي بداية ٢٠٠١ قلّص المشهد السياسي في إسرائيل والولايات المتحدة، إلى أضيق الحدود، إمكانية الاختراق المشتهى. فقد عرض كلينتون أفكاره على الطرفين بعد شهر ونصف الشهر من الانتخابات الأميركية، حين بقيت ثلاثة أسابيع فقط على دخول إدارة بوش الابن إلى البيت الأبيض (في ٢٠٠١/١/٢٠) وقبل حوالي خمسة أسابيع من الانتخابات لرئاسة الوزراء في إسرائيل (في ٢٠٠١/٢/٦). وهو لا يني يؤكد أن المصادر التي كانت تحت تصرفه "لا تعرض تفسيرًا كافيًا لمسألة اختيار كلينتون هذا التوقيت بالذات لطرح أفكاره، علمًا بأنه بلورها قبل ذلك بعدة أشهر حسبما هو معروف" للقاصي والداني.

رئيس الوزراء في ختام قمة كامب ديفيد بأنه ليس في مقدور أي زعيم إسرائيلي أن يعرض اقتراحًا بعيد المدى مثل الذي عرضه على الفلسطينيين. وسرعان ما أطلت مباحثات طابا وتبين معها أن ممثلي حكومة باراك يعرضون على القيادة الفلسطينية ذاتها اقتراحات "متطورة جدًا عن تلك التي عرضت في كامب ديفيد".

سادسًا- يوجه المؤلف نقدًا شديدًا لموقف الإدارة الأميركية وأدائها على أكثر من صعيد في فترة ولاية الرئيس بيل كلينتون. فبعد التشديد على أن المسؤولين الأميركان، الذين كانوا على بينة كاملة بخفايا المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين، وبالذات عشية قمة كامب ديفيد، عرفوا أن الرئيس عرفات ومساعديه غير معنيين بالقمة وأنه بقيت سلسلة طويلة من المواضيع (في مقدمتها التسويات إزاء القدس) لم يتم بلورة تفاهم بشأنها وأن النقاش في تفاصيلها يستوجب وقتًا طويلاً وعملاً تحضيريًا مستمرًا، وبعد التشديد على أن المسؤولين الأميركان اطلعوا جيدًا على هذه المواقف والمخاوف عبر عدة قنوات، وأساسًا في اللقاءات مع الرئيس عرفات التي عقدها الرئيس كلينتون (في البيت الأبيض) ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت (في رام الله) وعبر الرسائل التي مررتها مصر والأردن إلى الولايات المتحدة، وعلى أنه كان ثمة (في الإدارة الأميركية) من أعرب عن خشيته من تضاؤل احتمال التوصل إلى اتفاق حول الحل الدائم، يعبّر المؤلف عن دهشته من عدم قيام الإدارة الأميركية بتحذير أي من الطرفين أن عقد القمة الحاسمة المخطط لها سيكون خطأ حرجًا. وفي هذا السياق- يتابع- تثور أسئلة حادة في مقدمتها: لماذا بارك رئيس الولايات المتحدة القمة وأرسل دعوات إلى المشاركين فيها بينما أشارت المعلومات التي في حوزته إلى أن احتمال نجاحها ضئيل للغاية؟ ماذا كانت غايات القمة التي حددتها الولايات المتحدة؟ ماذا كانت العلائم التي يفترض أن تؤشر إلى نجاح القمة في ظروف كهذه؟ هل افترض أصحاب القرار في إدارة كلينتون وجود احتمال معقول لإحراز اتفاق حول الحل الدائم في الظروف القائمة؟. "هذه الأسئلة وغيرها الكثير- يؤكد- ستظل دون جواب في انتظار إماطة اللثام عن أرشيفات إدارة كلينتون (فقط) بعد عدة أجيال".

كما يطرح المؤلف تساؤلات صميمية حول تلكؤ كلينتون في طرح أفكاره التي عكست، برأيه "اقترابًا ملحوظًا من المطالب التي طرحها الفلسطينيون في قمة كامب ديفيد". هنا يسأل السؤال: كيف حصل أن طرح رئيس الولايات المتحدة أفكارًا أقرب إلى الموقف الفلسطيني بعد أن اتهم هو نفسه واتهم آخرون في إدارته وفي إسرائيل على مدار أشهر عديدة الرئيس عرفات ومساعديه باتخاذ مواقف عطلت إحراز اتفاق حول الحل الدائم؟ هل اقتنع كلينتون ومساعدوه بأن مطالب القيادة الفلسطينية ليست شاذة أو مبالغًا فيها؟ وعمومًا لماذا تلكأ كلينتون عدة أشهر في عرض أفكاره؟ ولماذا لم يطرحها في أثناء قمة كامب ديفيد؟.

من ناحية مضامينها كان من شأن أفكار كلينتون، في قراءة ميتال، أن تشكل أساسًا واعدًا لاتفاق دائم. ولذا فقد تمثلت نقطة ضعفها في توقيت عرضها. ففي بداية ٢٠٠١ قلّص المشهد السياسي في إسرائيل والولايات المتحدة، إلى أضيق الحدود، إمكانية الاختراق المشتهى. فقد عرض كلينتون

أفكاره على الطرفين بعد شهر ونصف الشهر من الانتخابات الأميركية، حين بقيت ثلاثة أسابيع فقط على دخول إدارة بوش الابن إلى البيت الأبيض (في ٢٠/١/٢٠٠١) وقبل حوالي خمسة أسابيع من الانتخابات لرئاسة الوزراء في إسرائيل (في ٦/٢/٢٠٠١). وهو لا يني يؤكد أن المصادر التي كانت تحت تصرفه "لا تعرض تفسيرًا كافيًا لمسألة اختيار كلينتون هذا التوقيت بالذات لطرح أفكاره، علمًا بأنه بلورها قبل ذلك بعدة أشهر حسبما هو معروف" للقاصي والداني.

صورة شارون

أشرتُ، في سياق سابق، إلى أن المؤلف يحاول أن يتجابه مع "الصورة الجديدة" لأريئيل شارون، التي يحاول الإعلام الإسرائيلي تسويقها وتحديدًا منذ قبوله لرؤيا الرئيس بوش المعتمدة على مبدأ "الدولتين"، وهو المعروف بأنه من أشدّ الأعداء الألدّاء لفكرة قيام دولة عربية أخرى بين النهر والبحر ونصير، بل ومبتكر مفهوم "الأردن هو الدولة الفلسطينية". بيد أنه يخضع هذا "التغيير" للفحص في ضوء حدثين هامين: الأول- ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات إرهابية واسعة النطاق في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. والثاني- مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت.

ولئن كان في الحدث الأول ما يفسّر دوافع "التغيير" لدى شارون (أقلمة نفسه للظروف الدولية الجديدة التي شرعت الإدارة الأميركية البوشية تدفع بها خطوات كبيرة إلى الأمام)، فإن الحدث الثاني قد وضع هذا "التغيير" على محك الاختبار العملي.

يكتب ميتال أن "اللقاء" بين أحداث الحادي عشر من أيلول المذكور وبين المحافظين الجدد من الجمهوريين، الذين تبوؤوا المناصب المفتاحية في الإدارة الأميركية، سرعان ما أصبح نقطة تحوّل دراماتيكية في سياسة الدولة العظمى، الأقوى في العالم. وقد أمكن الشعور بإسقاطات هذا التحول، التي اتضحت بداية في أميركا الشمالية، في مناطق مختلفة من العالم وأساسًا في الشرق الأوسط. وعلى هذا الضوء تمَّ صوغ السياسة العامة للولايات المتحدة من جديد بحيث احتلت "الحرب العالمية على الإرهاب" التي أعلنها الرئيس بوش المرتبة الأكثر تقدمًا في أولويات هذه السياسة. وبسرعة قياسية انعكست تبعات هذه الحرب على الشرق الأوسط، وأكثر فأكثر على النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني المتواصل، وتمثلت أساسًا في التقاء مواقف شارون وبوش في عدائها المفرط للقيادة الفلسطينية. وبالتالي فلا معنى لفهم موافقة شارون على رؤيا بوش السالفة دون قراءتها في سياق التأييد غير المحدود الذي قدمته الإدارة الأميركية ولا تزال تقدمه لإسرائيل في "حربها على الإرهاب".

ومع أنه بالذات على خلفية هذا الواقع المتوتر والشديد التعقيد نبتت "واحدة من أكثر مبادرات السلام أهمية في تاريخ النزاع الصهيوني- العربي"، حسبما يصف المؤلف مبادرة القمة العربية في بيروت (أواخر آذار ٢٠٠٢)، فانه مقابل هذه المبادرة انكشفت حكومة شارون كونها مجرّدة من أية رؤيا سياسية، ما يحيل إلى أن "التغيير" الذي طرأ على شارون كان تكتيكيًا وليس تغييرًا جوهريًا، لناحية اتخاذ موقف أخلاقي يحقق نوعًا من العدل النسبي. ويعيد ميتال إلى الأذهان، في معرض الإلماح إلى حدود هذا "التغيير"، أن ردود فعل مماثلة من الاستخفاف وعدم الاكتراث صدرت عن إسرائيل الرسمية حيال الملك الأردني والرئيس المصري، اللذين توجها مباشرة إلى الشعب في إسرائيل عبر لقاءات مع قنوات التلفزة الإسرائيلية. وأن ردود فعل أشدّ فظاظة صدرت حيال توجهات علنية من طرف الرئيس عرفات إلى الشعب في إسرائيل وقيادته. وفي إحدى المناسبات بعث عرفات بـ"رسالة مفتوحة إلى أصدقائي الإسرائيليين" (٢٠ تموز ٢٠٠١). وفي أخرى توجّه إلى الإسرائيليين والرأي العام العالمي عبر مقال ظهر في "نيويورك تايمز" (٣ شباط ٢٠٠٢) تحت العنوان "حلم السلام الفلسطيني".

(أفتح هنا قوسًا لأشير إلى أنه حتى بعد أن أزال شارون جميع العقبات أمام انطلاق خطته للانفصال عن غزة وشمال الضفة الغربية، في أواخر آذار ٢٠٠٥، كتب المعلق السياسي لصحيفة "هآرتس" ألوف بن، تحت العنوان "فرحة البلدوزر"، يقول إن من اعتقد بأن شارون تحول إلى يساري وبدأ الاهتمام بـ"حقوق الفلسطينيين"، يكون قد ارتكب خطأ جسيمًا. فشارون لا يزال يعتقد أن البلدوزرات والشقق السكنية هي التي تحسم الحدود، بتأييد ودعم من أميركا. وأضاف أن سياسة الكتل الاستيطانية التي اتبعها شارون تُصيب قلب الوسط السياسي في إسرائيل. فالجميع يحبون معاليه ادوميم وأريئيل باستثناء حركة السلام الآن وبعض الزاعقين من اليسار. إيهود باراك، الذي يريد منافسة شارون، يلتف عليه من اليمين ويحذّر من فقدان الكتل الاستيطانية بسبب النهم المفرط.

شمعون بيريس تمتم محتجا على "توقيت" الإعلان عن خطة البناء في معاليه أدوميم، ولكنه لم يعترض على المبدأ. الانتخابات القادمة ستدور، إذًا، حول قضية من الذي سيحافظ على أريئيل وبيت آرييه أفضل من الآخر).

تعزز نزعة العسكرتارية

تبدو الحقائق التي سلسلناها حتى الآن مألوفة بعض الشيء. لكن الكتاب لا يتوقف عندها فقط، على ما في ذلك من أهمية كبيرة. فالمؤلف يغوص أيضًا على جملة من التغييرات التي شهدتها إسرائيل خلال الفترة قيد البحث (١٩٩٣ – ٢٠٠٣)، فضلاً عما ورد ذكره في السطور السالفة، ويعتبرها تغييرات سلبية.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى ما يلي:

١. ارتفاع منسوب مساهمة العسكر في السياسة الإسرائيلية، دون مراعاة أن الحديث يخصّ نمطًا شاذًا في أنظمة الحكم الديمقراطية. وهو يأخذ إيهود باراك كمثل، لكن شيوع هذا النمط الشاذ في المشهد السياسي الإسرائيلي عمومًا يتعدى هذا الضابط، ويحيل إلى خطورة بناء المنظومة السياسية في نظام حكم ليبرالي- غربي باعتبارها منظومة عسكرية. ولا يلبث أن يؤكد أنه في واقع يكون فيه معظم أصحاب القرار هم أناس من قادة الجيش والأجهزة الأمنية وحضورهم في الإعلام مكثف جدًا فلا غرو إن هيمنت وجهة النظر الأمنية على السجال السياسي والعمومي في إسرائيل. وبهذه الطريقة يتم تكريس النزعة الذاهبة إلى أن احتياجات الأمن هي البؤرة التي ينبغي أن يتمحور حولها كل الاهتمام.

٢. مماشاة السجال الإعلامي المهيمن مع ما ضخّته المؤسسة السياسية والأمنية من مواقف وأنباء وتحليلات، خصوصًا فيما يتعلق بـ"الشريك الفلسطيني". وبلغة المؤلف فإن "البطن الرخوة" لغالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية تمثلت في "اعتمادها المبالغ فيه والمفتقر إلى النقد على أخبار وتقييمات مصدرها المؤسسة السياسية والأمنية"، حتى "بدا أحيانًا أن صحافيين معينين ليسوا سوى رجع صدى لنغمات جرى تأليفها من قبل تلك الأطراف الرسمية أو غيرها".

٣. فترة إيهود باراك، وخصوصًا في أعقاب قمة كامب ديفيد، كشفت النقاب، في نظر المؤلف، عن أزمة ما يعرف بـ"اليسار الصهيوني" في إسرائيل. فهذا اليسار الذي يشخّص عن اليمين، خلافًا لليسار في دول العالم كافة، فقط بموجب موقفه من "عملية السلام" انقاد وراء الرواية التي صاغها باراك وسيطرت بكثافة على السجال الإعلامي. إن كل ما جرى الكشف عنه عقب فشل قمة كامب ديفيد لم يكن أكثر من جملة مزاعم تبسيطية تقاسمها اليسار واليمين على حد سواء، وهذان شكلا معًا الإجماع في السجال السياسي الإسرائيلي. أما المطالبة بإجراء نقاش عمومي معمّق حول الأسئلة الأساسية، يمكن عبره مواجهة سحابة الضباب الداكنة التي دأب على نشرها الناطقون الرسميون بلسان المؤسسة الحاكمة في مناسبات من الصعب حصرها، فكانت من نصيب أفراد قلائل فقط ضاعت أصواتهم هباء في الزحام. بالمقابل فقد ارتفعت في الإعلام أسهم "يساروين" تحددت وجهتهم في الإعراب عن الندم وفي الاستفاقة من "وهم السلام مع الفلسطينيين"، ومنهم على سبيل المثال الكاتب عاموس عوز و"المؤرخ الجديد" بيني موريس، الذي لم يعد "جديدًا".

وبكلمات أخرى فإن المجهود المنصرف بكليته نحو إعادة بناء صورة "الشريك" أصبح بمثابة الدبق الذي يعيد لحمة "أبناء القبيلة الواحدة"!

أكاذيب عن السلام

إذا كان كتاب يورام ميتال، الذي عرضنا له فيما تقدّم، قد أتاح للقارىء إطلالة واسعة على التطورات التي شهدها العقد الممتد بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣ فإن الباحثة الجامعية تانيا راينهارت تركّز في كتابها الموسوم بـ"أكاذيب عن السلام- حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين" (**)، بصورة تكاد تكون جوهرية، على وسائل الإعلام الإسرائيلية وأدائها المبتور وعلى أزمة اليسار الإسرائيلي الصهيوني، الذي وقف من خلف "فكرة أوسلو".

وهي تؤكد في مقابلة خاصة ظهرت في آخر الكتاب وأدلت بها لمحرره، أمير روتم، أن اعتمادها الرئيسي في تأليف فصول الكتاب كان على وسائل الإعلام الإسرائيلية في سيرورة أريد لها، كقولها، "تخليص الحقائق من ربقة المزاعم الأساسية، والفصل بين الحقائق وتلك المزاعم في سبيل تشييد تفسير متجدّد للحقائق".

وسبق أن صدر هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عن منشورات "سيفن ستوريز برس" في نيويورك قبل أربع سنوات من صدوره باللغة العبرية في العام ٢٠٠٥، وذلك تحت العنوان: "إسرائيل-

فلسطين: كيف يتم إنهاء حرب ١٩٤٨ ".

أما فيما يتعلق بـ" اليسار الإسرائيلي " فإن الباحثة تتبنى الفكرة القائلة إن هيمنة اليمين على المؤسسة السياسية الإسرائيلية، والتي على ما يبدو لن تجد هذه المؤسسة لنفسها فكاكًا منها حتى إشعار آخر يصعب استشرافه من الآن، راجعة إلى تبدّد " البديل اليساري " شذر مذر. ولغرض توكيد الفكرة فهي تستعيد الأجواء التي جرت فيها المنافسة في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة (كانون الثاني ٢٠٠٣) بين " الليكود " بزعامة أريئيل شارون وبين " العمل " بزعامة عمرام ميتسناع (هل تذكرونه؟).

" رويدًا رويدًا- تكتب راينهارت- أصبح ميتسناع غير مختلف كثيرًا عن شارون (بالنسبة للموقف من مستقبل المناطق الفلسطينية). وفي اللحظة التي يكون فيها الخيار الماثل أمام المترددين هو بين يمين واضح وبين نهج مماثل متبّل ببلاغة يسارية (جوفاء) فإن ذلك يسعف في إقناع هؤلاء بأن طريق اليمين هي الطريق الوحيدة عمليًا. أما إذا كتب علينا أن نحارب الفلسطينيين وأن نسعى إلى طردهم أو حبسهم فإن في مقدرة شارون أن يفعل ذلك أفضل من ميتسناع بكثير ".

وتضيف: " من ناحية أخرى فهم شارون الوجهة التي تميل الأكثرية نحوها ووعد بالخروج من المناطق (الفلسطينية). وقد دلت استطلاعات الرأي، عشية الانتخابات، على أن نسبة المؤيدين لشارون، حوالي ٦٠ بالمئة، تؤمن في الوقت ذاته بأنه سيخرج من المناطق ويفكك مستوطنات. معنى ذلك أن شارون ذرّ رمادًا يساريًا في العيون ودارت دعايته الانتخابية حول إنهاء الاحتلال (وإن لم يتم ذلك من خلال هذه التعابير تحديدًا) وإخلاء مستوطنات، بينما في برنامج ميتسناع انزاح جانبًا الخروج من المناطق، وكفّ هو ذاته عن الحديث حول انسحاب فوري مكررًا أنه ينبغي التفاوض. وبدا أن البرنامجين متماثلان. بل إن ميتسناع بدأ بالحديث عن الجدار. إن فعل عكس ما يفعله شارون يحتاج إلى شخص آخر، مغاير. وفي تحليلي أن ميتسناع بث عدم صدقية ووهنًا. كذلك فإن تعاونه في إقصاء يوسي بيلين وحمائم العمل طرح شكوكًا جمّة حول مقدرته على إنجاز شيء ما ".

الجيش- "الحكومة الدائمة"

ينطوي كتاب راينهارت، زيادة على ما ذكر، على تعميق لجانب واحد من الجوانب الواردة في كتاب ميتال، ترى بدورها أنه جانب

غلاف أكاذيب عن السلام

شديد الأهمية وبالغ الدلالة. ذلك هو دور العسكر (الجنرالات) في ترسيم حدود السياسة الإسرائيلية. وهي تشير في هذا الخصوص إلى أن المنظومتين العسكرية والسياسية في إسرائيل كانتا على الدوام منضفرتين ببعضهما البعض. وطبقًا لأقوال " مصدر أميركي في الكونغرس " فإن الذي يقرّ في إسرائيل الإستراتيجيات وسلم الأولويات القومي، باعتبارهما موضوعًا يقف في صلب الإجماع (الوطني)، ليس هيئات تتولاها تعيينات سياسية وإنما أشخاص في البزات العسكرية.. وجميع حكومات إسرائيل السابقة أولت اهتمامًا هائلاً للاقتراحات التي طرحها الجيش حيث أنه يمثل " الحكومة الدائمة "، حسب أقوال المصدر الأميركي نفسه. مع ذلك- تؤكد المؤلفة- فلم يكن للجيش دور مركزي في السياسة الإسرائيلية يضاهي الدور الذي يقوم به منذ فترة باراك وكما هو دوره الآن في ظل حكومة شارون.

وثمة تركيز استثنائي على باراك وعلى جوهر أدائه في فترة

ينطوي كتاب راينهارت، زيادة على ما ذكر، على تعميق لجانب واحد من الجوانب الواردة في كتاب ميتال، ترى بدورها أنه جانب شديد الأهمية وبالغ الدلالة. ذلك هو دور العسكر (الجنرالات) في ترسيم حدود السياسة الإسرائيلية. وهي تشير في هذا الخصوص إلى أن المنظومتين العسكرية والسياسية في إسرائيل كانتا على الدوام منضفرتين ببعضهما البعض. وطبقًا لأقوال "مصدر أميركي في الكونغرس" فإن الذي يقرّ في إسرائيل الإستراتيجيات وسلم الأولويات القومي، باعتبارهما موضوعًا يقف في صلب الإجماع (الوطني)، ليس هيئات تتولاها تعيينات سياسية وإنما أشخاص في البزات العسكرية..

توليه رئاسة الحكومة. وهو تركيز أريد له أن يسند الخلاصة التي تتوصل إليها المؤلفة، والذاهبة إلى أن باراك لم يتطلع إلى تحقيق مصالحة مع الفلسطينيين في قمة كامب ديفيد، ولم يحاول تقريب النزاع من نهايته، بحق وحقيق. والتأويل الأكثر معقولية لما أقدم عليه باراك في كامب ديفيد هو أنه "بادر إلى هذه القمة بهدف إفشالها عن طريق العمد، وبذا يثبت أن الفلسطينيين هم الطرف الرافض". وهذا ما يفسّر، بكيفية ما، استمرار تباهيه بكونه "الذي كشف عن الوجه الحقيقي لعرفات". وتحيل المؤلفة قراء الكتاب إلى "سوابق باراك" في ممارسة الخديعة، وأبرزها سابقة المفاوضات مع سوريا التي حصلت قبل القمة في كامب ديفيد.

كما أنها، على صلة بذلك، تحشد سيلاً من البراهين لكي تثبت أن باراك هو الوجه الآخر لشارون وأن هذا الأمر هو تحصيل حاصل تاريخ التعاون الطويل بينهما، من جهة، ومحصلة مفهومهما المشترك، من أخرى.

عشية الانتخابات الإسرائيلية في كانون الثاني ١٩٩٩ (تنافس فيها باراك مقابل بنيامين نتنياهو) نشر أمير أورن، معلق الشؤون الأمنية في جريدة "هآرتس"، نصّ وثيقة هامة جرى تسريبها إليه (على ما يبدو من طرف أ. شارون) هي عبارة عن مذكرة شخصية وجهها، في آذار ١٩٨٢، الجنرال إيهود باراك، رئيس شعبة التخطيط في هيئة أركان الجيش، إلى وزير الدفاع شارون، وذلك في سياق إعداد إسرائيل لغزو لبنان. في هذه المذكرة يحضّ باراك شارون على توسيع نطاق الغزو المرتقب إلى درجة "شن هجوم واسع النطاق على سوريا". وقد تجوهر أورن، في معرض تحليله لتلك المذكرة، في كيفية فهم باراك للديمقراطية.. وطبقًا لما كتبه بالحرف الواحد فإن المذكرة "تكشف عن جانب خطير في شخصية باراك، هو جانب الاستعداد (غير المحدود) للمشاركة في مؤامرة غايتها أن تخدع ليس فقط الأعداء وإنما أيضًا المواطنين والجنود والمنتخبين... وباراك متهم بذلك بسبب تقديره لفهم أريئيل شارون العسكري، فكلاهما استمرار جليّ لأبي سلالة الجنرالات السياسيين موشيه ديان".

لا شك أن أي تفصيل في شخصية باراك يعتبر معينًا لتقييم أدائه كرئيس حكومة. وما تفعله راينهارت، على امتداد صفحات الكتاب كافتها، هو محاولة وصل ما انقطع بين هذا الأداء وبين ما كان عليه في مختلف المناصب التي تدرّج فيها، كعسكري وسياسي.

وثمة تفاصيل عديدة داخل النتيجة النهائية التي تتوصل إليها وأشرنا إليها فيما سبق (عدم سعيه إلى تحقيق مصالحة حقيقية في كامب ديفيد وتشديده على تأطير الفلسطينيين في خانة الرفض، في نظر الرأي العام الإسرائيلي والعالمي). ويتعين علينا أن نتوقف، بقدر مناسب من التوسع، عند بعض هذه التفاصيل:

* نقطة التحول الحاسمة في كامب ديفيد تمثلت في مطلب باراك أن يوقع الطرفان على "اتفاق نهائي" يترافق مع إعلان فلسطيني بشأن "نهائية النزاع". وتؤكد راينهارت أنه لو أن الفلسطينيين وقعوا على إعلان كهذا كانوا سيفقدون حقهم القضائي في أية مزاعم مستقبلية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة.

وتضيف موضحة:

الأساس القانوني للمفاوضات كان ولا يزال قرارات الأمم المتحدة، وخصوصًا قرار ٢٤٢ الذي اتخذ (من قبل مجلس الأمن) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ وطالب بـ"انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من (ال) مناطق (التي) احتلت في النزاع الحالي". ولكن أيضًا قرار ١٩٤ من ١١ كانون الأول ١٩٤٨، الذي يتطرق إلى

وفيما يخص الحرم الشريف تؤكد راينهارت أن إسرائيل اتبعت، طوال سنوات الاحتلال منذ ١٩٦٧، سياسة التقليل من أهمية ما يسمى "جبل الهيكل". وفقط حفنة من المتطرفين طالبت بالسيطرة الإسرائيلية عليه. ومع أن الجماعة المسيانية المعروفة باسم "أمناء جبل الهيكل" خططت لوضع حجر الأساس للهيكل الثالث، إلا أنه في كل مرة حاول أعضاء هذه الجماعة فعل ذلك سدّت عليهم شرطة إسرائيل الطريق أو جرّتهم إلى الخارج (كما حصل عشية عيد العرش في ١٩٩٠). وحتى وقت قريب اعتبر مصطلح "جبل الهيكل" جزءًا من القاموس المسرنم لمتدينين أصوليين متطرفين. بالاستناد إلى ذلك فقد كانت الحكومة العلمانية برئاسة باراك هي الحكومة الأولى التي غيرت السياسة الإسرائيلية حيال هذا الموقع وجعلت السيادة عليه موضوعًا مركزيًا في مباحثات كامب ديفيد.

حق العودة للاجئين الفلسطينيين وقرارات أخرى اتخذت على مدار السنوات. وإذا ما أعلن الفلسطينيون عن "نهاية النزاع" ووقعوا على اتفاق نهائي، حسب طلب باراك، عندها يكون الاتفاق الجديد هو، بصورة رسمية، الأساس القضائي الملزم للمستقبل الآتي وتفقد قرارات الأمم المتحدة التي سبقته مفعولها.

* **مسألة القدس:** "التنازل التاريخي" الكبير الواقف خلف استعداد باراك لما اصطلح على توصيفه بـ"تقسيم القدس" لم يكن أكثر من "استعداد لدراسة الوفاء بتعهد إسرائيلي قديم يتعلق بأبو ديس".

لقد آمن الفلسطينيون بأن أبو ديس وقرية العيزرية المجاورة ستكونان مشمولتين في إطار "النبضة الثانية" التي اتفق عليها في شرم الشيخ في أيلول ١٩٩٩، بمعنى أن يتم نقلهما إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة (منطقة أ). في أيار ٢٠٠٠ تذمر الرئيس عرفات بأنه منذ ستة أشهر يتلقى وعودًا بنقل أبو ديس وما من شيء يحدث البتة. غير أن باراك واصل التنكر للوعود ورفض النقل. وعشية كامب ديفيد أعلن باراك أنه على استعداد لنقل أبو ديس وقريتين فلسطينيتين مجاورتين إلى سيطرة الفلسطينيين كبادرة حسن نية قبيل القمة. لكنه لم يفعل ذلك. بنظرة إلى الوراء الآن يمكن فك لغز رفض باراك لهذا النقل. فقد حاول أن يجعل الوفاء بتعهد قديم جزءًا مركزيًا من صفقته الجديدة للسلام، ومقابل ذلك يعلن الفلسطينيون عن نهاية النزاع ويتنازلون عن مطالب سابقة وعن قرارات الأمم المتحدة. وتؤكد راينهارت أن سحب تعهدات سابقة وعرضها كما لو أنها اختراقات جديدة شكل سياسة مثابرة انتهجتها إسرائيل منذ أوسلو.

وفيما يخص الحرم الشريف تؤكد راينهارت أن إسرائيل اتبعت، طوال سنوات الاحتلال منذ ١٩٦٧، سياسة التقليل من أهمية ما يسمى "جبل الهيكل". وفقط حفنة من المتطرفين طالبت بالسيطرة الإسرائيلية عليه. ومع أن الجماعة المسيانية المعروفة باسم "أمناء جبل الهيكل" خططت لوضع حجر الأساس للهيكل الثالث، إلا أنه في كل مرة حاول أعضاء هذه الجماعة فعل ذلك سدّت عليهم شرطة إسرائيل الطريق أو جرّتهم إلى الخارج (كما حصل عشية عيد العرش في ١٩٩٠). وحتى وقت قريب اعتبر مصطلح "جبل الهيكل" جزءًا من القاموس المسرنم لمتدينين أصوليين متطرفين. بالاستناد إلى ذلك فقد كانت الحكومة العلمانية برئاسة باراك هي الحكومة الأولى التي غيرت السياسة الإسرائيلية حيال هذا الموقع وجعلت السيادة عليه موضوعًا مركزيًا في مباحثات كامب ديفيد.

* يقرأ الكتاب سياسة الاستيطان الإسرائيلية في مناطق ١٩٦٧ في سياق النية البعيدة المدى لركل حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

تعتقد المؤلفة، في هذا الشأن، أن هناك مستويين للتعاطي مع حل مشكلة اللاجئين. الأول هو المستوى العملي والثاني المستوى الرمزي. ويتعلق الثاني بـ"الناراتيف" الخاص بموضوع اللاجئين، حيث أن أي زعيم إسرائيلي يتطلع إلى المصالحة على المستوى الرمزي يتعين عليه بداية، من وجهة نظرها، الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن نشوء المشكلة. غير أن السلطة في إسرائيل لم تحظ حتى الآن بزعيم كان معنيًا حقًا بإنهاء النزاع. والأمر الأكيد أن باراك لم يكن كذلك. وفي سبيل التشديد على هذه المسألة تحديدًا فهي تعلن،

تكرّر راينهارت ما أصبح معروفًا عن "مبادرة" إسرائيل، في كل مرة يسود فيها هدوء أو هدنة، إلى عملية عسكرية بسوء نية. وهي تؤكد أن الفلسطينيين لم يمنحوا البتة أية فرصة لتحويل نضالهم إلى مقاومة مدنية، وهو ما كانوا راغبين به مرات كثيرة. كما تؤكد أن خطط القضاء على السلطة الوطنية وعلى المجتمع الفلسطيني أعدت قبل انتفاضة أيلول ٢٠٠٠.

منذ مقدمة الكتاب، دون تأتأة أو مواربة، أن الأرض التي أنشئت عليها دولة إسرائيل تم الحصول عليها بواسطة تطهيرها العرقي من سكانها الأصليين- الفلسطينيين. وتتابع: لو أن إسرائيل توقفت عما اقترفته (من تطهير عرقي) في العام ١٩٤٨ لكان الافتراض المعقول "أنني أستطيع العيش مع ذلك"، غير أن الأمر استمر وبلغ الذروة في ١٩٦٧. وفي ١٩٩٣ بدا أن الاحتلال من ١٩٦٧ يقترب من نهايته. وآمن كثيرون بأن اتفاقات أوسلو، التي جرى التوقيع عليها في واشنطن في ١٣ أيلول من تلك السنة، ستؤدي إلى انسحاب إسرائيلي من المناطق المحتلة وإقامة دولة فلسطينية. لكن الأمور لم تسر على هذا المنوال. ويتبين الآن أن القيادة السياسية لمعسكر السلام الإسرائيلي حولت روح أوسلو التصالحية إلى وسيلة جديدة أكثر إحكامًا لمواصلة الاحتلال. يضاف إلى ذلك أن قيادة إسرائيل العسكرية تعتبر الحرب الحالية ضد الفلسطينيين "النصف الثاني المكمل لحرب ١٩٤٨". وقد استعمل المستوى العسكري الإسرائيلي هذا التوصيف فورًا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، منذ تشرين الأول ٢٠٠٠. ولا شك الآن أن قصدهم من هذه المقايسة هو أن مهمة التطهير العرقي نفذت في ١٩٤٨ بنصفها الأول فقط. ولا يمكن تفسير سياسة إسرائيل المنهجية في إصابة الفلسطينيين كدفاع عن النفس أو كرد فعل تلقائي على الإرهاب. إن ذلك هو ممارسة من التطهير العرقي- عملية يجري فيها طرد مجموعة إثنية من مناطق تتطلع مجموعة إثنية أخرى إلى السيطرة عليها. وفي مكان يحظى باهتمام عالمي كبير مثل إسرائيل/ فلسطين يستحيل اقتراف تطهير عرقي عبر عملية مفاجئة من الذبح المكثف وإخلاء الأراضي. ولذا تجري عملية مثابرة هدفها إجبار الناس، رويدًا رويدًا، على الموت أو الهرب لكي ينجو بجلودهم.

* تكرّر راينهارت ما أصبح معروفًا عن "مبادرة" إسرائيل، في كل مرة يسود فيها هدوء أو هدنة، إلى عملية عسكرية بسوء نية. وهي تؤكد أن الفلسطينيين لم يمنحوا البتة أية فرصة لتحويل نضالهم إلى مقاومة مدنية، وهو ما كانوا راغبين به مرات كثيرة. كما تؤكد أن خطط القضاء على السلطة الوطنية وعلى المجتمع الفلسطيني أعدت قبل انتفاضة أيلول ٢٠٠٠.

* كما سلفت الإشارة توجه راينهارت نقدها الشديد إلى "اليسار الصهيوني" المتمسك بالاحتلال. وإذ تؤكد أن القيادة السياسية لمعسكر السلام الإسرائيلي صاحبة تجربة ومراس طويلين في تسيير وجهة معظم المعارضين للاحتلال نحو طريق الحفاظ على الوضع القائم، فإنها تلفت إلى أن هؤلاء الأشخاص هم نفسهم الذين كرروا في أثناء سنوات أوسلو إلى أن الاحتلال انتهى عمليًا وإن ما تبقى هو بضع سنوات من المفاوضات فقط. وهم خبراء في إقناع كل من هو مستعد للإنصات لهم بأن الملك ليس عاريًا وأن المشكلة كامنة فقط في عيوننا. وإذا لم تقف الأكثرية في إسرائيل بالمرصاد لهم فالاحتمال الأقوى هو أن ينجح هؤلاء الخبراء في مهمتهم مرة أخرى. مع ذلك فإنه للمرة الأولى منذ أوسلو نشأت حركة سلام إسرائيلية آخذة في التوسع وهي عصية على طوع القادة السياسيين لمعسكر السلام. والنواة الصلبة لهذه الحركة مؤلفة من مجموعات احتجاج محلية عديدة أصبحت فاعلة منذ بدء الانتفاضة. وتذكر منها حركات "يوجد حد" و"شجاعة الرفض" و"بروفيل جديد" و"ائتلاف النساء من أجل سلام عادل" و"تعايش" و"كتلة السلام" و"الغسيل الأسود". والمبدأ الأساسي الهادي لهذه المجموعات هو أن الكفاح

من أجل السلام وضد الاحتلال هو كفاح إسرائيلي- فلسطيني مشترك.

(توفر هذه الملاحظة الأخيرة فرصة أخرى لأشير إلى أنه سبق لباحث إسرائيلي آخر هو جولان لاهط أن تناول، بصورة رئيسية، أداء اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) حيال عملية السلام مع الفلسطينيين، وذلك في كتابه "الإغراء المسياني- صعود وسقوط اليسار الإسرائيلي" (صدر عن منشورات "عام عوفيد"- تل أبيب في ٢٠٠٤). وقد رأى أن احتضار هذا اليسار واندثار الجهود السياسية للوصول إلى السلام (على أثر محادثات كامب ديفيد- ٢٠٠٠) يرجعان، أساسًا، إلى ما يسميه "المفهوم المسياني- العلماني الذي تبناه اليسار خلال عقد أوسلو".

ويؤكد لاهط أنه فجأة (عقب محادثات كامب ديفيد) تبين له أن اليسار المذكور، الذي يعد نفسه كمن يدفع حقوق الإنسان إلى الأمام وكمن يتبنى تفكيرًا علمانيًا، أقرب عمليًا في شكل تفكيره إلى "الحركة الشبتائية"، حتى أنه أقرب إلى حركات توتاليتارية (شمولية) مثل الشيوعية.

ويرى لاهط أن هناك أربع خصائص للتفكير المسياني. وهذه الخصائص هي: أولاً- إدارة الظهر للراهن القائم، ثانيًا- تغيير ثوري، وليس إصلاحا بيروقراطيًا آخر، ثالثا- ثورة سريعة وفورية، رابعًا- معرفة أكيدة بأن هذه الطريق هي الوحيدة المنطوية على الحقيقة المطلقة الوحيدة.

وفي رأيه فإن "برنامج أوسلو (اتفاق أوسلو) يخلو من العمى المسياني، ذلك أنه تدرجي، واع للعقبات الكثيرة في الطريق ومتشكك"، على حد قوله. ويضيف: "كما أن اسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي المقتول، تمعن في الواقع بعينين شاخصتين. غير أن اليسار الإسرائيلي لم يقرأ الحروف الصغيرة وأصبح أسير السحر المسياني للسلام. لقد تغاضى هذا اليسار عن حقيقة أن غالبية السلام بقيت في الأدراج، وأن الاحتلال استمر كما لو أنه لم يحدث شيء يذكر، وأن أية مستوطنة لم تتحرك من مكانها وأن العنف الفلسطيني، نتيجة لذلك، لم يتوقف. لقد كان الواقع الإسرائيلي نفسه عقبة في الطريق إلى الشرق الأوسط الجديد (حلم شمعون بيريس) وإلى الثمار الكبيرة التي وعد بها. هذا الواقع كان عقبة أمام الوصول إلى خاتمة المطاف".

إلى ذلك يعتقد لاهط أن المسؤولية عن المناخ المسياني، الذي تطور بعد (اتفاق) أوسلو، يتحملها مباشرة شمعون بيريس ويوسي بيلين. وهو يؤكد أن بيريس هو ذلك الذي بلور، بصورة عامدة، وعيًا إلى ناحية أن السلام أصبح قائمًا. وقد ذهب بيلين في عقبيه. ويضيف أن المسيانية التي تتطلب مسيحًا كاريزميًا هي جزء من التفكير الديني. أما المسيانية العلمانية فإنها لا تستوجب مسيحًا شخصانيًا، اذ أن المسيح في هذه الحالة هو السلام. وأعاد إلى الأذهان، في هذا الشأن، إحدى المقابلات مع شمعون بيريس، حيث تحدث في سياقها عن الحاجة والضرورة إلى الدفاع عن جسد السلام. "كما لو أن السلام هو شخصية تتجول في الشوارع"، قال لاهط.

ويتطرق لاهط أيضًا، في كتابه المذكور، إلى العمليات الاستشهادية الفلسطينية فيؤكد أن اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) يتغاضى عنها أيضًا. ويقول في هذا الشأن: "بعد السلام بدأ الشارع الإسرائيلي يمتص المزيد من العمليات (الاستشهادية) والمزيد من الثكل. فهل أدى هذا إلى إيقاف اندفاعة اليسار؟ هل أدى هذا إلى فتح أبصاره؟ كلا بالطبع. لقد واصل اليسار النظر إلى الأمام، الى المستقبل الوضاء، بإصرار حصان السبق. وعلى طريق المسيانيين المخلصين ادعى أفراد هذا اليسار أن كل ذلك هو جزء من ثمن السلام.. إن التعامل (من قبل هذا اليسار) مع العمليات هو التجسيد الأكثر ملموسية لذلك الوعي المسياني".

وبالنسبة لموقف هذا اليسار من الفلسطينيين عمومًا يشير لاهط إلى أن هؤلاء الأخيرين ينظرون إلى النزاع (مع إسرائيل) من وجهتي نظر غريبتين تمامًا عن خطاب اليسار المسياني. الأولى هي الاتكاء على الماضي وبالأساس على نكبة الشعب الفلسطيني في ١٩٤٨ وفيما بعد في ١٩٦٧. والثانية هي البعد الديني خصوصًا في كل ما يتعلق بالمسجد الأقصى. وان اليسار المسياني محا هذين العنصرين تمامًا وظل يتحدث فقط عن المستقبل.

أما إيهود باراك فهو المسياني بامتياز أو "بالمفهوم الكامل للمصطلح"، في تعبير لاهط، وذلك على مستوى وعيه وفي المستوى العملي. ويضيف: "لقد رفض باراك الجانب العملي التدرجي لأوسلو، وبدل ذلك اقترح علينا قمة واحدة وحلاً حادًا وسريعًا يضع نهاية للنزاع مرة واحدة وأخيرة" ناسيًا (أي باراك) أن السياسة ليست معادلات رياضية، وأن مئة سنة من النزاع لا يمكن حلها بقمة تمتد أسبوعًا ولا باتفاق واحد. غير أن باراك تمسك بالرأي القائل إما كل شيء وإما لا شيء. وهذا كان بمثابة الخطأ القاتل الذي ارتكبه،

والذي انهار عنده هو وانهار معه معسكر السلام كافة.

البديل الذي يقترحه لاهط هو ببساطة، على مستوى التجريد، الحوار بين الشعوب المتنازعة بصورة مختلفة، تدرجية ومتصلة، خصوصًا في مستوى الوعي ومن خلال الفهم بأن هناك أزمات تعترض الطريق وستظل تعترضها على الدوام.

أما على مستوى التحديد فهو يدعو إلى أن يتفحص الإسرائيليون "بينهم وبين أنفسهم فيما إذا كانت عملية السلام سائرة في الاتجاه الصحيح وبالوتيرة الصحيحة. وربما يجدر إحداث تغيير جذري في حياة الفلسطينيين، وجعلهم يشعرون بالجزرة وأيضًا بالعصا بصورة أكثر حدّة مما تم حتى الآن").

أخيرًا

يندرج كتابا يورام ميتال "سلام مكسور" وتانيا راينهارت "أكاذيب عن السلام" في عداد المنجز النقدي للسياسة الإسرائيلية حيال النزاع مع الفلسطينيين في سنواته الأخيرة. وفضلاً عن تقديمهما مواد معرفية تنطوي على أهمية فائقة، فإنهما يعيدان الاعتبار لـ"الحقيقة الجافة"، التي تتواصل المحاولات لتغييبها وتسميمها في المناخات السياسية الإسرائيلية الرائجة.

وتبقى الإجابة مفتوحة على السؤال حول قدرة مثل هذا المنحى على أن يوهن المعتقدات الشعبية الراسخة حول عقد من السنوات تميز أكثر شيء بالصراع على السلام الذي ظل ولا يزال بعيد المنال.

---

* يورام ميتال: "سلام مكسور- إسرائيل، الفلسطينيون والشرق الأوسط". إصدار : منشورات "كرمل" – القدس، ٢٠٠٤.

* تانيا راينهارت: "أكاذيب عن السلام- حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين". إصدار : منشورات "سفري تل أبيب" – تل أبيب، ٢٠٠٥. الترجمة عن الانجليزية: غاليا وورغن.

من خلال متابعة متصلة للتطورات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية خلال العام 4002 يحاول باحثو »مدار« في هذا التقرير بناء صورة المشهد الاسرائيلي بكافة تفاصيله خلال العام 4002 مع محاولة لاستقراء مؤثرات السياسة الاسرائيلية في الاعوام اللاحقة.
تمت عملية جمع المعلومات والتحليل من قبل مجموعة مختصين من الاكاديميين الفلسطينيين المتابعين يومياً لما يحدث في اسرائيل والمتمكنين من اللغة العبرية، رصدوا المتغيرات في اسرائيل مباشرة وليس من خلال وكلاء ترجمة. تأمل »مدار« ان يوفر استمرار المشروع، وعلى نفس المنوال، رصداً تراكمياً يوفر مصدراً لمتابعة التطورات الحاصلة في اسرائيل والمؤثرة بدورها على ما يحدث على مستوى المنطقة.
تكمن اهمية التقرير المقدم هنا في انه يقدم سرداً مختصراً لما حصل في اسرائيل خلال العام المنصرم، بحيث يتسنى للمهتمين العرب من سياسيين واعلاميين واكاديميين واقتصاديين، التعرف على الاحداث الرئيسية والسيرورة الموجهة، بالاضافة الى تحليل العوامل الرئيسية التي توجه الاحداث في اسرائيل، وهذا يجعل من التقرير اداة عمل يومية لهؤلاء ولغيرهم.

تم نشر هذا الكتاب بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA).